على هامش الصراحة

▪ إحسان شمران الياسري

مقاولات هذه الأيام

المقاولات صنعة وجدتها الضرورة للتوسط بين صاحب العمل وبين مستلزمات تنفيذ العمل. وهذا تعريف في غاية البساطة يضع المقاول في موقع المنظم للموارد التي يبحث عنها رب العمل لانجاز ما يرمي إليه. ويتولى المقاول مهمة انجاز العمل بالنيابة عن رب العمل مقابل منافع مادية تكون محسوبة ابتداءً من قبل المقاول ومن قبل من كلفه بذلك.

وبمراجعة لتأريخ الدولة العراقية الحديثة، كانت المؤسسات أمام خيارين في الغالب. أن تتولى هي التنفيذ أو تحيل المهمة للمقاول. وكان المقاول مركزاً قانونياً وإدارياً وماليا معروفاً بدرجة كافية لتوفير الاطمئنان للمؤسسة. وظلت المؤسسات تعرف المقاول ومدى كفاءته. وتميّز بين مقاول وآخر من حيث الخبرة والاختصاص والوزن النسبي في السوق.

ولكل مقاول اسم في سوق العمل لا يدّعي سواه ولا يقبل بأدنى منه.

فمقاول البناء ليس مثل مقاول القضايا الصحية ولا مثل مقاول الطرق أو التجهيز أو غيرها من الاختصاصات التي كانت معروفة لكل مؤسسة.. وحتى الضوابط ومعايير الاختيار والمناقصات لا تتم إلا مع أناس تطمئن لهم المؤسسات ولا تقبل بالهواة وأنصاف المقاولين. وبسبب ذلك، مرت الدولة بظروف هي أسوأ من هذه الظروف، وبموارد أقل من الموارد التي تتصرف بها الدولة. بل لم يتجرأ هاو للتنافس من أجل الحصول على مقاولة هو يعرف أنه غير مؤهل لانجازها.

فما بال دولتنا الآن، وضعت الضوابط بحيث أصبح باعة المخللات مقاولي تجهيز شبكات انترنيت، وصار أصحاب محال ختان الأطفال مقاولي طرق وجسور. وصار باعة اللبن متخصصين بطلاء القباب.

إن مؤسسات عظيمة في الدولة يتدهور أداؤها ولا تحصل على فرص للإعمار لمجرد أن أي شخص يستطيع شراء أوراق الدعوة يمكنه أن يدخل في مناقصة التنفيذ.

الأدهى من ذلك، إننا نوافق على التعامل مع المقاول حتى لو كان مفلسا بالواقع، فنمنحه حق المباشرة بالعمل من الصفر. وما يفعله هؤلاء الهواة هو تسلم الدفعة الأولى وإرسالها الى إحدى الدول القريبة أو البعيدة، ثم يتورط معه العمال والمقاولون الثانويون بانتظار الدفعات الآتية.

إن الخراب الذي تنعم فيه العاصمة وبقية المدن هو الخراب المنظم الذي لا طائلة من الحديث عنه منذ سنوات، وكأن آذان بعض المسؤولين والمؤسسات اعتادت اللوم والتقريع.. حتى صارت مصطلحات مميتة من أمثال (فساد) أو (إهدار) هي من باب التوسع في النقاش وإغنائه وتطوير الأفكار، وليست (نقاط نظام)، كما يحلو لبعض نوابنا أن يضعونها أمام رئيس البرلمان بطريقة ممتعة للتدليل على (حماوة) النقاش والخروج فيه عن الضوابط. كما إن التوقف عن إثارة الأسئلة الكبيرة إزاء القضايا الكبيرة هي من علامات التوقف عن المساءلة.. ولا ينتابني الشك بان حرصنا يجعلنا نرصد القضايا الكبيرة في البلاد التي غابت عنها الأسئلة الكبيرة.

إن محاولات إصلاح المؤسسات تتبدد بيسر إن لم نضع للأبجدية بداية مسؤولة، ونضع لها مسؤولين يتم اختيارهم بطريقة مبتكرة للغاية.. لأن سيادة التعميم على كل الناس هو أخطر ما في المشكلة.. فمن غير الصحيح أن نلقي بعباءة الفساد والفشل على كل من يعمل في الدولة.. ففي دولتنا العظيمة ألوف المخلصين والنجباء الذين تحاول عجلات المفسدين والمخرّبين تلويث سمعتهم، او في الأقل تحييد أدوارهم أو تعطيلها.. وتساعد في ذلك أياد غير نظيفة تحاول إيهامنا بأن الأمر إلى الخراب ولا فائدة من العملً المخلص..

أكد رفضه اللجوء إلى العنف كحل للأزمة

المالكي من طهران: يحق للسوريين أن يحظوا بنظام ديمقراطي تعددي

المالكي يلقي كلمة.. أ.ف.ب

قال رئيس الحكومة نوري المالكي، أمس الجمعة، أن من حق الشعب السوري إقامة نظامه الديمقراطي التعددي، مؤكدا رفضه اللجوء إلى العنف كخيار لتحقيق المطالب المشروعة، وأشار إلى دعم العراق بقوة مهمة مبعوث الجامعة العربية والأمم المتحدة الأخضر الإبراهيمي لإنجاح مهمته في سوريا.

وقال المالكي في كلمته خلال مؤتمر قمة دول عدم الانحياز المنعقد في طهران، إننا "نجدد التأكيد على حق الشعب السوري في إقامة نظامه الديمقراطي التعددي، الذي يحترم مواثيق حقوق الإنسان وينبذ سياسات التفرد بالسلطة، ويحتكم إلى الدستور والقانون"، مضيفا أننا "نرفض اعتماد الخيار الأمني في التعاطي مع تطلعات وآمال الشعوب كافة، التي تستحق منا جميعا كل أنواع الدعم والمساندة بما يعزز الوحدة الوطنية ويحفظ سيادة بلدانها".

□ متابعة /المدى

وأكد المالكي أننا "سنبقى نرفض بقوة اللجوء إلى العنف كخيار لتحقيق المطالب المشروعة، لأن ذلك من شأنه أن يشكل انتهاكا وإساءة للانتفاضة التي نعتقد أنه يجب أن تبقى في إطارها الحضاري والمدني وبما يتناسب مع الإرث التاريخي العريق للشعب السوري"، معتبرا أن "تحويل الصراع بين النظام والمعارضة إلى نزاع مسلح سيزيد في معاناة الشعب السوري، ويخدم الجهات التي تؤجج الصراعات والفتن الداخلية، كما يفتح الطريق أمام التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لسوريا."

وتابع المالكي بالقول إن "رؤيتنا لحل الأزمة السورية يجب أن تكون سياسية من خلال آليتين أساسيتين، الأولى التوقف عن تزويد طرفي الصراع بالسلاح، والثانية إقناع وإلزام الحكومة والمعارضة بالجلوس إلى طاولة الحوار"، مطالبا حركة عدم الانحياز وبالتعاون مع الأمم المتحدة بـ"اتخاذ موقف موحد لإيقاف نزيف الدم في سوريا والتداعيات الخطيرة لاستمرار الصراع المسلح الذي طال أمده".

وأشار إلى أن "العراق الذي يترأس الدورة الحالية للجامعة العربية، والذي أعلن تأييده الكامل لمهمة المبعوث العربي-الدولي السيد كوفي عنان سيدعم بقوة مهمة السيد الأخضر الإبراهيمي لإنجاح مهمته"، محذرا من "المحاولات التي قد تؤدي لإفشال وساطته، كما حصل مع المبعوث السابق".

ودعا المالكي حركة عدم الانحياز "لتبني موقفا واضحا لمساندة جهود الإبراهيمي التي تعتمد على المبادرة الأولى للجامعة العربية، واتفاق جنيف والوقوف بوجه أية محاولة لإفشالها"، مقترحا أن "يفرز المؤتمر لجنة محايدة من الدول المحيطة بسوريا، لمناقشة الأوراق المقدمة، وان العراق لديه مبادرة قدمها إلى المعنيين بالشأن السوري وتداعياته."

وقال المالكي في المؤتمر إن "من الضروري التأكيد على إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة على خطوط الرابع من شهر حزيران عام ١٩٦٧ تكون عاصمتها القدس"، مشددا على ضرورة التوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك حق العودة، ورفض كافة أشكال التوطين."

وأضاف المالكي أن " السلام الشامل في المنطقة لن يتحقق إلا من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه"، مؤكداً إدانة العراق للانتهاكات إسرائيل المستمرة على حقوق الشعب الفلسطيني واستمرارها في نشاطاتها الاستيطانية".

ودعا رئيس الحكومة الفصائل الفلسطينية لإجراء مصالحة وطنية وتوحيد الجهود والمواقف من اجل قضية الشعب الفلسطيني العادلة".

وكان النائب عن ائتلاف دولة القانون عزت الشابندر وصف ، يوم امس ، المبادرة التي يعتزم العراق طرحها خلال مؤتمر قمة دول عدم الانحياز ، بـ"المتميزة"، فيما اعتبر أن العالم ينقسم بين داعم للنظام السوري أو المعارضة، ولفت إلى العراق لا يستطيع أن يدافع عن الدكتاتورية ولا يمضي مع التغيير الذي يحدث بأجندة خارجية.

وقال الشابندر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "قمة عدم الانحياز هي الأولى التي يشارك فيها العراق الجديد وبثقل، خاصة وأن المشروع الذي يحمله رئيس الوزراء نوري المالكي باسم العراق لمعالجة قضية المرحلة وهي المسألة السورية"، واصفاً هذا المشروع بـ"المتميز."

وأضاف الشابندر أن "العالم الآن ينقسم بين داعم للنظام كما هو بدون شروط، وبين داعم للمعارضة كما هي بدون شروط"، مؤكداً أن "العراق لا يستطيع أن يدافع عن الدكتاتورية أينما حلت، ولا يستطيع في الوقت نفسه أن يمضي مع التغيير، الذي يحدث بأجندة خارجية وباتت شعاراته واضحة وتجر سوريا إلى حرب طائفية أهلية".

واعتبر الشابندر أن "المشروع العراقي لم يأت من فراغ، ولكن جاء كاستمرار للطرح والمبادرة العراقية قبل ستة أشهر، التي لقيت ترحيباً من النظام وبعض إطراف المعارضة ودعم من الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي"، معرباً عن أمله بأن "تصل الأطراف التي دعمت النظام والمعارضة إلى نتيجة مفادها أن المشروع الذي مضوا فيه ليس مجدياً، وأن نهايته تدمير سوريا ولن تسلم منه المنطقة".

ولفت الشابندر إلى أن "العراق لا يريد أن يتميز بمبادرته وإنما يريد أن يجعل منها هي مبادرة الجميع لحفظ سوريا والمنطقة، وخدمة التحول الديمقراطي السلمي لنظام ديمقراطي يقوم على اختيار الشعب لحكومته ولقادته".

وبدأت في العاصمة الإيرانية طهران، الخميس (٣٠ آب ٢٠١٢)، أعمال مؤتمر قمة حركة دول عدم الانحياز الـ١٦ بحضور ممثلي ١٢٠ دولة، فيما سلم الرئيس المصري محمد مرسي الذي يعتبر أول رئيس مصري يزور إيران منذ سقوط نظام الشاه وإعلان الجمهورية الإسلامية، رئاسة الحركة لإيران.

وانسحب الوفد السوري من القمة أثناء إلقاء الرئيس المصري محمد مرسي كلمته احتجاجاً على الانتقادات التي وجهها لنظام الرئيس السوري بشار الأسد ووصفه إياه بـ"الظالم"، فيما أشاد مرسي بالرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر كمؤسس مع المؤسسين الأوائل لحركة عدم الانحياز.

ويشارك في قمة عدم الانحياز ممثلو ١٢٠ دولة بينهم رئيس الحكومة نوري المالكي، الذي وصل الأربعاء،(٢٩ أب الحالي) إلى طهران للمشاركة في اجتماعات القمة كرئيس للوفد العراقي.

يذكر ان العراق دأب على التحذير بشكل متواصل من تداعيات النزاع الدامي في سوريا التي تتشارك معه بحدود بطول نحو ٦٠٠ كلم، على الأوضاع الأمنية في المنطقة، وسبق له أن اتهم تركيا بشكل خاص بالتدخل في الشأن السوري، ويعارض تسليح المعارضة السورية كما طالبت بعض الدول العربية مثل السعودية وقطر، كما يؤكد ضرورة ايجاد حل سياسي للازمة.

هيئة النزاهة تعلن عن فتح باب التعيين لعدد من الدرجات الوظيفية

تعلن هيئة النزاهة عن فتح باب التعيين للدرجات الوظيفية وفقاً للاختصاصات المدرجة في ادناه. فعلى الراغبين بالتقديم الاطلاع على شروط التقديم وملء الاستمارة الالكترونية على موقع الهيئة وللفترة من ٢٠١٢/٩/١ لغاية نهاية الدوام الرسمي ليوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٩/١٦ على ان يتم ارفاق نسخة الكترونية من الوثيقة الدراسية او كتاب التأييد على ان يذكر فيها التخصص الدقيق والمعدل وتاريخ التخرج وفقاً للتحصيل الدراسي للمتقدم وسوف تهمل الطلبات التي ترد بعد التاريخ المذكور اعلاه.

الوظائف الشاغرة:

ت	العنوان	الشاغر	الشهادة المطلوبة
١.	محقق خامس	٤٠	بكالوريوس قانون
٢.	تحري	٦	بكالوريوس (قانون/ أو معهد ادارة قانونية)
٣.	م. ملاحظ	١٦	بكالوريوس ادارة
٤.	كاتب	١٦	دبلوم ادارة
٥.	فني	٢٤	دبلوم فني (كهرباء، ميكانيك، مدني)
٦.	مهندس	٣	بكالوريوس هندسة (ميكانيك/ ٢، كهرباء/١)
٧.	مبرمج	٢١	بكالوريوس علوم حاسبات
٨.	احصائي	٩	بكالوريوس احصاء
٩.	محاسب	٩	بكالوريوس محاسبة
١٠.	مدقق	٦	بكالوريوس محاسبة
١١.	مترجم	٤	بكالوريوس لغات (انكليزية)
١٢.	حرفي	٣٩	ابتدائية، متوسطة، اعدادية
١٣.	سائق	١٨	ابتدائية، متوسطة، اعدادية
١٤.	موظف خدمة	٥٧	ابتدائية، متوسطة
	المجموع		(٢٦٨) مائتان وثمان وستون

شروط التقديم:

١- أن يكون عراقي الجنسية ومن أبوين عراقيين.
٢- أن لا يزيد عمر المتقدم عن (٤٠) سنة.
٣- ان لا يكون محكوماً عليه عن جناية او جنحة او مخلة بالشرف.
٤- ان لا يكون معيناً على الملاك الدائم او بعقد في احدى الوزارات أو الجهات غير المرتبطة بوزارة أو فصل أو عزل او أقصي من الوظيفة او تركها.

المستمسكات المطلوبة:

يتم جلب نسخة ملونة من المستمسكات ادناه في يوم تأدية الامتحان التحريري مع النسخة الاصلية لهوية الاحوال المدنية.
١- شهادة الجنسية العراقية.
٢- هوية الاحوال المدنية.
٣- بطاقة السكن.
٤- وثيقة التخرج من الكلية أو المعهد أو كتاب تاييد حديث ومصدق يؤيد التخرج من الكلية او المعهد.

ملاحظة: يتم استقبال طلبات التعيين عبر الموقع الالكتروني الخاص بهيئة النزاهة www.nazaha.iq ابتداءً من ٢٠١٢/٩/١

هيئة النزاهة

فتح باب الحوار مع الحكومة.. ولم يتوسط عند بارزاني

العراقية: زيارة النجيفي لكردستان بروتوكولية

□ بغداد /المدى

أكدت النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني أمس الجمعة ان زيارة رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي الى اقليم كردستان بروتوكولية وليس الغرض منها الوساطة بين رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي ورئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني . وكان رئيس مجلس النواب التقى رئيس الحكومة قبل سفره الى كردستان تشاورا خلالها في عدد من القضايا التي تهم البلاد. فيما اعتبر النائب حسن الحمداني، أن لقاء رئيسي الحكومة نوري المالكي ومجلس النواب أسامة النجيفي يمثل بوابة لانعقاد المؤتمر الوطني، فيما أكد أن جميع الأطراف السياسية في البلاد باتت مقتنعة بضرورة اعتماد الحوار لحل الأزمة.

وقال الحمداني في بيان صدر أمس، وتلقت "المدى" نسخة منه، إن " لقاء رئيس الحكومة نوري المالكي ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي يمثل بوابة لانعقاد المؤتمر الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية جلال طالباني"، مؤكدا انه "سيسهم في ترطيب الأجواء بين الكتل السياسية كافة".

وأكد الحمداني أن "اللقاء كان ايجابياً وبنّاءً وتم خلاله الاتفاق على توحيد الخطاب السياسي الداخلي"، مشيرا إلى أن "جميع الأطراف السياسية في البلاد مقتنعة حاليا بضرورة الحوار لحل الأزمة السياسية". ووصف مقرر مجلس النواب محمد الخالدي في (٢٦ اب ٢٠١٢)، لقاء رئيس الحكومة نوري المالكي ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بـ"الجيد والودي"، مؤكداً أنه بحث قضايا عدة، أهمها العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والمساءلة والعدالة والعفو العام . الى ذلك اكدت النائبة عن القائمة العراقية ناهدة الدايني ان زيارة رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي الى اقليم كردستان بروتوكولية وليس الغرض منها الوساطة بين رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني . وكانت رئاسة إقليم كردستان قالت في وقت سابق ان اللقاء الذي جمع رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني في منتجع صلاح الدين مع رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي تناول فيه الجانبان الحديث عن "آخر المتغيرات والمستجدات السياسية في البلاد والأزمة التي تشهدها".

وقالت الدايني في تصريح لـ"الفرات نيوز" إن " اقليم كردستان كان محطة للسفر الى خارج البلاد تتخللها لقاءات بالقيادات الكردية وخاصة رئيس الإقليم مسعود بارزاني للتشاور في الأمور السياسية التي تهم البلاد بصورة عامة .

واضافت أن " لقاء النجيفي ببارزاني لتوضيح رؤية كل منهما لورقة الإصلاحات المقترحة أو المؤتمر الوطني او التطورات المستقبلية في البلاد والمنطقة وليس لإيجاد صيغة تقارب بين رئيسي الوزراء نوري المالكي وإقليم كردستان مسعود بارزاني كما يفكر البعض حسب قولها". وأوضحت رئاسة إقليم كردستان في وقت سابق أن رئيس الاقليم ورئيس مجلس النواب اتفقا على ايجاد حل جذري للازمة الراهنة التي يمر بها البلد من خلال العودة الى بنود الدستور وتنفيذ الاتفاقات السياسية.

كما اتفق الجانبان على "ضرورة إيجاد حل جذري لهذه الازمة والعقبات والمشاكل التي تعترض طريق العملية السياسية بالاحتكام الى الدستور وتنفيذ الاتفاقات المبرمة". وكان رئيس مجلس النواب قد التقى في وقت سابق برئيس الحكومة نوري المالكي، الأمر الذي عده أعضاء بارزون في ائتلاف دولة القانون نافذة أمل لحل المشاكل العالقة بين الكتل السياسية. واعتبر عضو ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي في وقت سابق أن أهمية اللقاء هو بدء الحوار بين السلطتين التنفيذية والتشريعية،

وفيما أكد أن الحوار سيكون في غاية الأهمية حتى إن لم ينجز أي شيء، توقع انفراجا حقيقياً وحلولا جذرية للمشاكل قريباً، كما أكد النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد الصيهود أن الاجتماع سيسهم بحل القضايا العالقة بين الأطراف السياسية، فيما أشار الى أن الانسجام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية سينعكس ايجابياً على الواقع.

وعقدت لجنة الإصلاح التي شكلها التحالف الوطني لإصلاح العملية السياسية، في وقت مضى، اجتماعا بحضور ممثلي الكيانات السياسية المنضوية فيه أبرزها ائتلاف دولة القانون والمجلس الأعلى الإسلامي والتيار الصدري، وشهدت استكمال المناقشات السابقة للخروج برؤية موحدة وواضحة بشأن القضايا السياسية المطروحة، بعد يوم على دعوة زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر لأن تكون لجنة الإصلاح حيادية.